

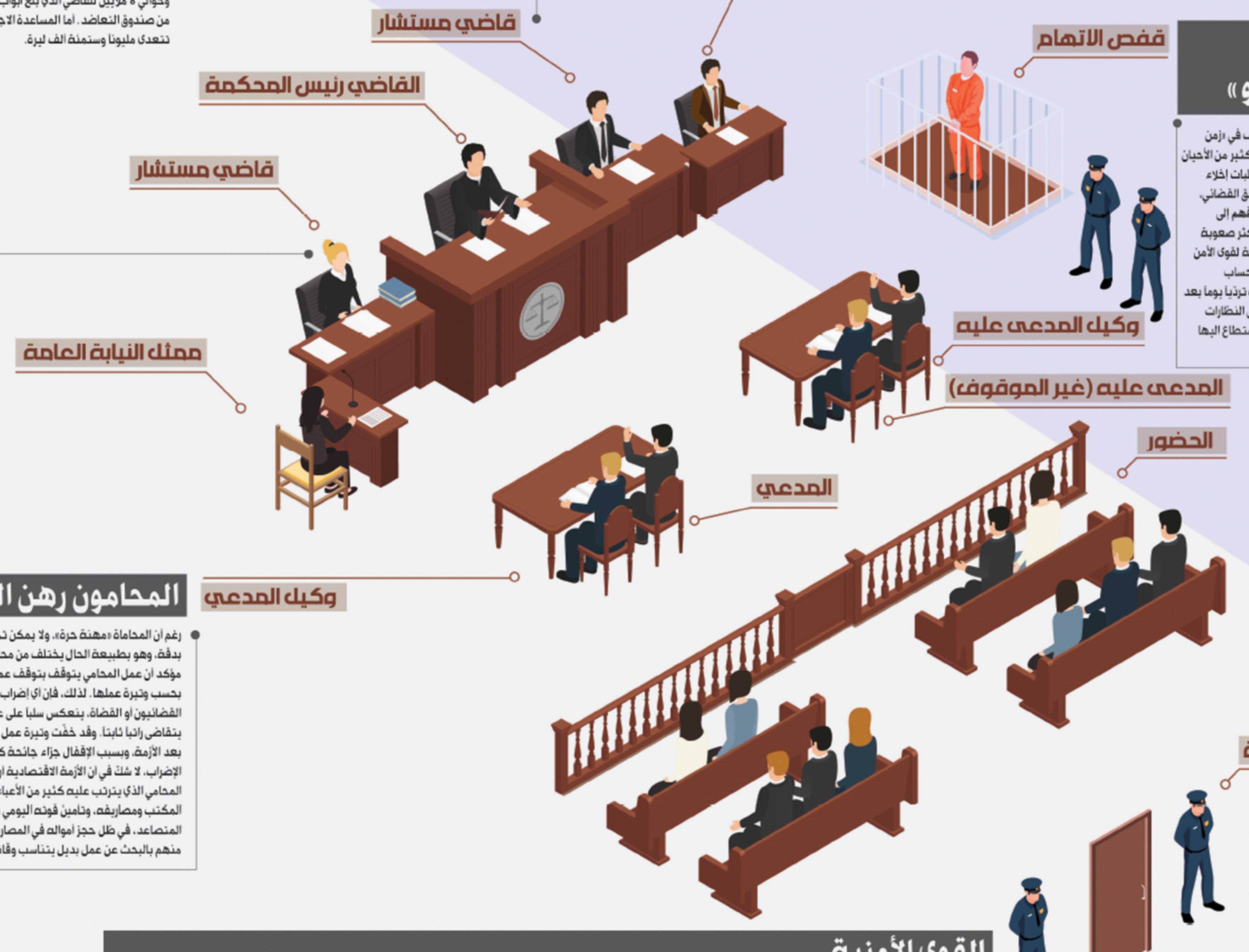
القضاة: السلك المتهالك

من فضايا العجلة والتنفيذ، وحتى الموقوفين، ما يشل عمل العدليات وبعطل عمل المفاضلين وبعلق النظر في طلبات إخلاء سبيل، الأمر الذي يطلب من أحد المؤيدين ووقف تنفيذ الأحكام المتعلقة بالبنية والقضاء المتهالك والمتسجلة والمهدرة بالخطر، وغير ذلك من الدعاوى. وكان القضاة لجأوا منذ نحو شهرين إلى اضراب مماثل لمدة أسبوع، وعادوا إلى العمل بعدما أفادت رواتبهم بافتتاح العدة بـ 8 ألف ليرة للدولار بدل 1500 ليرة، ما أثار تساؤلات حول قانونية هذه الآلية، وما إذا كانت بمثابة «رسوة» للقضاة، إلا أنه تم وقف العمل بهذه الآلية هذا الشهر، وازداد الطلب بل تأخر موعد صرف الرواتب أكثر من نصف شهر وحسم 12% من قيمتها، ما أشعل نيران الغضب مجدداً في صفوف القضاة الذين أعلنوا هذا الأسبوع الإعتصام الشامل من دون استثناء، أي أن الضرائب يشمل كلّاً من الحدود البها، كونه لا يمكن الاستفادة من التعويضات إلا بعد مضي 20 عاماً من الخدمة، علماً أن رواتب القضاة تتراوح بين مليوني ليرة للقاضي المتردّ، وحوالي 8 ملايين للقاضي الذي بلغ أبواب التقاعد، إضافة إلى المنحة الفصلية من صندوق التقاعد، أما المساعدة الاجتماعية فصرفت مرة واحدة وهي لا تتعدي مليوناً وستمائة ألف ليرة.

تأكلت رواتب القضاة بشكل غير مسبوق، تزامناً مع انهيار العملة اللبناني، وبانت بالكلاد تكفي لتفطية بدلات الإنقال إلى المحاكم، فلم تعد لها أي قيمة تذكر فیاساً بالتدبر اليومي للأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وقد حاولت السلطة، الشهير المنصرم، امتصاص غضب القضاة، بطريقه غير مباشرة، عبر الإيعاز إلى حاكم مصرف لبنان بإصدار قرار بصرف رواتب القضاة على سعر صرف 8 آلاف ليرة للدولار بدل 1500 ليرة، ما أثار تساؤلات حول قانونية هذه الآلية، وما إذا كانت بمثابة «رسوة» للقضاة، إلا أنه تم وقف العمل بهذه الآلية هذا الشهر، وازداد الطلب بل تأخر موعد صرف الرواتب أكثر من نصف شهر وحسم 12% من قيمتها، ما أشعل نيران الغضب مجدداً في صفوف القضاة الذين أعلنوا هذا الأسبوع الإعتصام الشامل من دون استثناء، أي أن الضرائب يشمل كلّاً

المساعدون القضائيون: «عصب العدالة» ينزع

إذا كان القضاة غير مقيدون بالحضور يومياً إلى مكاتبهم في المحاكم، فإن هذا الأمر يستحيل على «عصب العدالة»، أي الموظفين الملزمين بالحضور ثلاثة أيام في الأسبوع كحد أدنى، وهذه المدة تتم الانفاق عليها نتيجة لمسؤولية نوصل إليها الموظفون العاملون مع الوزارات المعنية لفك إضرابهم مقابل الحصول على بعض الحوافز، منها زيادة بدلات النقل ومساعدة اجتماعية تعادل الراتب، وتعميم انتاجية عن كل يوم حضور فعلي، ومع أن هذه الوعود لم تترجم فعلياً على أرض الواقع حتى الساعة، إلا أن الموظفين عادوا إلى مكاتبهم على أمل تحقّقها، ولا يمكن لمقرق العدالة أن يسير من دون حضور المساعدين القضائيين الذين تجاوز أجورهم بمليون و375 ليف.



الموقوفون ينتظرون «غودو»

لا يمكن الحديث عن مدة معينة للتوفيق في «أزمة»، إذ باتت «مفتوحة» وتختفي في كثير من الأحيان، في ظل الإضرابات المتنامية التي تؤثر في طلبات إخلاء سبيل في القانونية، نتيجة تأخير البت في طلبات إخلاء سبيل في المحاكم، مما يصعب تعيين موعد لمقابلة الموقوفين الذين يأتون سوقيهم إلى المحاكم للتحقيق معهم أو محاكمتهم أكثر صعوبة نتيجة شح المحروقات لآليات النقل النابعة لقوى الأمن الداخلي، ما يستدعي تأمينها أحياناً على حساب الموقوف! إلى ذلك، تزداد طرائق التوفيق تزديداً يوماً بعد آخر، ولم تتعذر زيارات عائلات الموقوفين إلى النظارات والسجون متاحة كما في السابق، لأن استطاعتها سبلاً، بسبب غلاء أجرة النقل.

هي الحلقة الأكثر تعرضاً للظلم في دائرة قصور العدل، إذ إن رجال قوى الأمن ملزمون بالحضور يومياً لتأمين المحاكم والحفاظ على أمنها وأمن وسلامة من في داخلها، والقيام بمهام التبليغ وتنفيذ الأحكام، وإحضار (سوق) الموقوفين إلى المحاكم، وعليه فإن اعتماد القوى الأمنية، سيديق المسماك الأخير في نعش مؤسسات الدولة المتهالكة، ليعلن انهيارها تماماً.